الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاحد 21 رمضان 1424 هـ 16 نوفمبر 2003 العدد 9119

بريد طباعة

السعودية تبرم اتفاقات التنقيب عن الغاز مع تحالف «شل ـ توتال ـ أرامكو»

20 مليار دولار حجم الاستثمارات في عقود تستمر 25 عاما توفر 35 ألف وظيفة

الرياض: «الشرق الأوسط»
أبرم وزير البترول والثروة المعدنية السعودي المهندس علي بن إبراهيم النعيمي أمس في الرياض، ثلاثة اتفاقات مع شركات شل وتوتال وارامكو السعودية للتنقيب عن الغاز غير المصاحب، وتقييم وتطوير إنتاج الغاز الطبيعي وسوائله ومكثفاته في منطقتين في الربع الخالي جنوب السعودية.

وتبلغ المساحة الإجمالية للمنطقتين نحو 210 آلاف كم مربع، ويتضمن الاتفاق أن تستثمر الشركات الثلاث الموقعين لمدة 25 عاما، وتبلغ حصة شركة شل 40 في المائة، بينما تتقاسم شركتا ارامكو وتوتال الحصة الباقية بالتساوي أي 30 في المائة لكل شركة، على أن تبدأ أعمال التنقيب بعد توقيع الاتفاقات مباشرة ثم يليها في الأسابيع القليلة المقبلة إنشاء المرافق الإنتاجية.

وتعد هذه الاتفاقات الأولى من نوعها في مجال استثمار الغاز، ويقدر حجمها بنحو 75 مليار ريال (20 مليار دولار)، على أن تبدأ في الإنتاج في الفترة بين عامي 2006 - 2009.

وقال النعيمي في كلمته، ان الاتفاقات تأتي ضمن سلسلة توجيهات ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، لتشجيع شركات البترول العالمية للاستثمار في قطاع الغاز في السعودية، مشيرا إلى أن المشروعات المزمع إقامتها تعكس متانة الاقتصاد السعودي والثقة به وتشكل تحالفا استراتيجيا بين الرياض والشركات العالمية.

وأكد أن الاستثمار في قطاع الغاز يحقق عددا من المزايا، منها تحديد مصادر الغاز الكلية القابلة للاستخراج في السعودية، وتلبية الطلب المستقبلي على الغاز وسوائله واستمرار توفيره لدعم مشروعات البنية التحتية، وتوسيع قاعدة الإنتاج والتنمية الصناعية على المدى الطويل، وبأسعار تنافسية وتوفير مزيد من فرص التدريب والعمل للمواطنين عبر مشروعات الغاز والمشروعات اللاحقة والأعمال المساندة، إضافة إلى فتح المجال للمستثمرين والمقاولين والموردين ومقدمي الخدمات المحليين للمشاركة بأقصى قدر ممكن في هذا النوع من المشروعات، ودعم جهود السعودية في تحسين البيئة الاستثمارية، وجذب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، موضحا أن السعودية اتخذت سلسلة من الخطوات لتذليل عقبات استثمار حقول الغاز فيها، بما يسهل مشاركة المستثمرين من القطاع الخاص في أعمال التنقيب والإنتاج والتطوير والاستخلاص ومد خطوط الأنابيب وشبكات التوزيع، إضافة إلى عقد اتفاقيات طويلة الأجل تتسم بالشفافية والتوازن بين المصالح الوطنية وحفظ حقوق المستثمرين.

وذكر النعيمي أن استهلاك الغاز زاد إلى 40 في المائة عن 35 في المائة عام 1990 من مجمل الطاقة المستهلكة محليا، مقارنة بحصة استهلاك الغاز على مستوى العالم التي تبلغ حوالي 24 في المائة حالياً. مبينا أن الشركات التزمت بتوظيف المواطنين السعوديين في جميع الوظائف التي تتوفر فيها المؤهلات والمعرفة والخبرة بما يحقق ما نسبته 75 في المائة كحد أدنى من عدد الموظفين خلال 3 سنوات من بدء الإنتاج والتشغيل، كما التزمت

هذه الشركات بإعداد وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل وتطوير السعوديين. وتوفر صناعة الغاز في السعودية في الوقت الحاضر ما يقارب 35 ألف وظيفة مباشرة من إجمالي 150 ألف وظيفة غير مباشرة. وستقوم ارامكو السعودية بتنفيذ مشروع استخلاص سوائل الغاز في حرض والحوية، الذي يوفر مزيداً من كميات اللقيم للتوسع في الصناعات القائمة على الغاز، وتم اخيرا تخصيص كميات كبيرة من الغاز ومنتجاته الناتجة من مشروعات ارامكو السعودية الحالية والمستقبلية لعدد من المشروعات الصناعية في عدة أماكن من المملكة، ومن المتوقع أن تنتج عن عملية تخصيص هذه الكميات استثمارات سعودية وعالمية في عشرة مشروعات ضخمة ستنتج كميات كبيرة من المنتجات البتروكيميائية والمعدنية تقدر بنحو 18 مليون طن متري سنوياً، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 50 في المائة عن مستويات الإنتاج الحالية من المواد البتروكيمائية والمعدنية في السعودية وستشكل منتجات هذه المشروعات قاعدة لصناعات تحويلية أخرى كصناعة المواد البلاستيكية بمختلف أنواعها والسجاد والعوازل والمذيبات الصناعية والأسمدة، بالإضافة إلى صناعات معدنية مختلفة. ومن المقدر أن يبلغ إجمالي الاستثمارات في هذه المشروعات نحو 75 مليار ريال، كما ستوفر هذه المشروعات 12 ألف وظيفة مباشرة تقريبا وعددا اكبر من الوظائف غير المباشرة. ويمثل احد هذه المشروعات الذي سينتج عن شراكة ارامكو السعودية والقطاع الخاص قفزة نوعية على المستوى الصناعي والتقني، إذ سيقوم هذا المشروع بتحويل مصفاة رابغ إلى مركز عالمي عملاق ومتكامل لإنتاج وتصنيع المنتجات البترولية والكيماوية، ومن المتوقع أن يجلب المشروع استثماراً مباشراً يفوق 15 مليار ريال، وسيبدأ تشغيل المشروع في أواخر 2008. وتضمنت الاتفاقية بنودا محددة تشجع على مشاركة القطاع الخاص المحلي على ألا تقل النفقات الإجمالية للمواد والخدمات من مقدمي الخدمات والصناع المحليين عن 40 في المائة من إجمالي نفقات المواد والخدمات.

وتسير حاليا إجراءات طرح مشروعات منطقة شمال الربع الخالي حسب الجدول المعد لها بدقة، فتم تسليم الشركات وثائق المنافسة، كما تم فتح غرف المعلومات لتزويد الشركات بالمعلومات الجيولوجية الدقيقة عن المناطق المعروضة ومن المنتظر أن يعلن عن نتائج هذه المنافسة في الربع الأول من العام المقبل.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة